

رئيس دولة الإمارات أكد أن حكمة صاحب السمو ستسهل إنجاز أعمال القمة الخليجية

خليفة بن زايد: التكامل بين دول مجلس التعاون ممارسة مستمرة ماضية في طريقها إلى هدفها النهائي وهو قيام الوحدة الخليجية



ابوظبي - مبارك دعيح الصباح:
أكد صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أمس أن ما يتمتع به صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد من تجربة وحكمة ومقدرة مشهودة سيسهل عمل قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم التي ستعقد في الكويت يومي 14 و15 الجاري والوصول إلى ما تنتظره الشعوب وما تعلقه على القادة من آمال.

وشدد الشيخ خليفة في مقابلة مع رئيس مجلس الإدارة مدير عام وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الشيخ مبارك الدعيح على الحرص على أن تكون قرارات قمة الكويت بمستوى التحديات التي تواجه دول المنطقة ومناسبة مع المتغيرات والمستجدات الإقليمية المحيطة بها مؤكدا أن دول المجلس لا تعمل بمعزل عن القوى والدوائر الإقليمية والدولية الأخرى وبالتالي فإن عمل القمة ينصب على كيفية بلورة مواقف خليجية مشتركة إزاء التحديات الراهنة حتى يكون لها التأثير المأمول في أي من الدوائر المشار إليها.

وقال الشيخ خليفة أنه من الطبيعي أن يكون لقمة الكويت مراجعة لما اتخذته دول المجلس من خطوات تتعلق بقضية الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها ودراسة أي خطوات تكميلية من شأنها تحسين اقتصادات دول المجلس وتجنبها أي مضاعفات محتملة.

وأشار إلى أن من بين أبرز العوامل التي مكنت تجربة مجلس التعاون من الاستمرار والنماء أنها تجربة مبنية على التوافق والتآني والتدرج وبالتالي فإن القرارات التي كانت تصدر عن المجلس نجد في معظمها طريق التطبيق ونظمي باحترام الدول الأعضاء حتى لو حالت بعض الظروف دون الالتزام بالجدول الزمنية الموضوعة لها.

وقال الشيخ خليفة خلال المقابلة أن التكامل بين الدول الأعضاء ممارسة مستمرة لم تتوقف وهي ماضية في طريقها إلى هدفها النهائي وهو قيام الوحدة الخليجية.

وأكد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أن سياسة مجلس التعاون قائمة على جملة من الثوابت أبرزها احترام علاقات الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم السماح في المقابل بتدخل الآخرين في شؤون دول المجلس كما تضمنت هذه الثوابت اعتماد الحوار أساسا لحل أي مشكلات على أساس مبادئ القانون والشرعية الدولية مضيفا أن من ضمن الثوابت عدم العزلة عما يحيط بدول المجلس من مشاكل وتحديات انطلاقا من الإيمان بأن الأمن الخليجي مرتبط بالأمن الإقليمي والأمن الدولي.

وشدد الشيخ خليفة على أهمية التنمية بكافة جوانبها وأن النزاعات الإقليمية والدولية يجب ألا تكون الشائعة التي تعلق عليها العجز أو التهاون في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية.

وفيما يتعلق بدور المرأة في دولة الإمارات أكد الشيخ خليفة أهمية هذا الدور منسندا بالإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية التي أثبتت أنها لها للثقمة.

وأشار إلى نجاح الإمارات في تحقيق نهضة سياسية واقتصادية وثقافية مؤكدا أن الإمارات استطاعت احتواء آثار الأزمة الاقتصادية وأنها ماضية في إزالة جميع العقبات التي تحول دون استمرار زخم عملية التنمية وقوة دفعها.

ونظرو الشيخ خليفة خلال المقابلة إلى أهم الملفات الإقليمية الساخنة وعلى رأسها تطورات الملفين الفلسطيني والعراقي.

وفي نهاية المقابلة تحدث رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن خصوصية العلاقات التاريخية بين الإمارات والكويت مؤكدا أنها ماضية في طريق الرخوخ نحو مزيد من التلاحم والتكاتف. وفيما يلي نص المقابلة مع سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان:

وشكلت إضافات مهمة في مسيرة التعاون الخليجي. وتكامل حقيقي

يتطلع المواطن إلى تكامل حقيقي وفاعل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متى تتوقعون سموكم ذلك؟
التكامل هو أحد الأهداف التي يعمل المجلس لتحقيقها لكن التكامل لا يتم إلا بتوفير مستلزماته وعوامل نجاحه وهذه العوامل لا تتوافر عبر قرارات فقط بل من خلال إجراء تعديلات هيكلية وتغيير في التشريعات واستقصاء شامل لآثار كل خطوة حتى يكون أساس التكامل المنشود سليما وقادرا على استيعاب كل المستجدات والمتغيرات المستقبلية.

وإذا استعرضنا ما تم اتخاذه على هذا الصعيد سنجد أننا وضعنا بعض الأسس المهمة مثل الاتحاد الجمركي الذي يشكل الأساس لقيام السوق المشتركة بين دول المجلس. كما تم اتخاذ جملة من القرارات المتصلة بحرية أبناء دول المجلس في ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية وحرية تملك الأسهم وممارسة كثير من المهن فضلا عن تعديل كثير من التشريعات الاقتصادية استنادا للقوانين الاقتصادية الاسترشادية التي أصدرها مجلس التعاون. معنى ذلك أن التكامل بين الدول الأعضاء ممارسة مستمرة لم تتوقف وهي ماضية في طريقها إلى هدفها النهائي وهو قيام الوحدة الخليجية بإذن الله.

سياسة الاعتدال والتوازن
تعاني منطقة الخليج من تحديات خارجية عديدة، من أهمها عدم الاستقرار الذي يحيط بدول عديدة وظاهرة العنف المتصاعد إضافة إلى الأزمات الاقتصادية، كيف يمكن لدول مجلس التعاون مواجهة هذه التحديات المستمرة؟
سياسة مجلس التعاون قائمة على جملة من الثوابت أبرزها احترام علاقات الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين أو محاولة التأثير في اختياراتهم السياسية والاقتصادية والفكرية وفي الوقت نفسه فإننا لا نسمح بتدخل الآخرين في شؤوننا أو فرض اختياراتهم علينا.

نحن في العالم العربي قادرون إذا أحسنا استغلال ما نملك من موارد وإمكانات على أن نحتوي آثار المشكلات التي نواجهها وأن نواصل عملية التنمية
اعتماد الحوار أساسا لحل أي مشكلات على أساس مبادئ القانون والشرعية الدولية. لكن هذه الثوابت لا تعني أننا نغزل أنفسنا عما يحيط بنا من مشاكل وتحديات فنحن نؤمن أن أمننا مرتبط بالأمن الإقليمي والأمن الدولي ولذلك تعمل دول المجلس سواء بشكل جماعي أو ثنائي على لعب دور إيجابي لإيجاد الحلول المناسبة للمعدي من القضايا التي تهدد الاستقرار والأمن كما أنها لا تتأخر عن تقديم يد العون لمساعدة الآخرين في تجاوز ما يعترضهم من مشكلات وأزمات.

والحمد لله فإن دول مجلس التعاون استطاعت بفضل سياسة الاعتدال والتوازن التي انتهجتها وبفضل التنسيق المستمر بين الدول الأعضاء أن تكتسب احترام العالم وأن يكون لها صوت مسموع في المحافل الدولية والإقليمية.

الوضع في العراق
يشعر المواطن العربي بالأسى الشديد للوضع في العراق الشقيق ويتبعث على الأسى لكن رغم ذلك فإننا لسنا ننفق إيماننا بقدرة العراق على تجاوز ظروفه الصعبة واستعادة دوره التاريخي ومكانته الإقليمية والدولية.

ولا شك أن دول مجلس التعاون على الرغم من التداعيات المختلفة للأزمة الاقتصادية والمالية استطاعت بفضل ما تتمتع به اقتصاداتها من مرونة وما تملكه من قاعدة اقتصادية قوية سواء على صعيد الإنتاج أو على صعيد الخدمات أن تتجاوز الكثير من الصعوبات التي أفرزتها الأزمة واستطاعت المحافظة على مستوى نمو مقبول بل وحل بعض المشكلات التي كانت تواجه اقتصاداتنا قبل اندلاع الأزمة مثل التضخم الذي كان قد وصل إلى مستويات عالية ومعالجة غلاء المعيشة الذي كان من بين المشكلات التي رافقت تسارع وتيرة التنمية ولاتزال دول المجلس ماضية على هذا الطريق وصولا إلى تجاوز كل الآثار الباقية بما يكفل استمرار عملية التنمية واستقرار وتيرتها.

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنظومة الوحيدة الوحيدة التي كتب لها النجاح والاستمرار. ما تقيم سموكم لهذه التجربة وكيف تنظرون إلى مستقبل المجلس؟

لعل أبرز العوامل التي ساهمت في استقرار مسيرة العمل الخليجي هي أن هذه المسيرة لم تكن وليدة رغبة سياسية من قيادات دول مجلس التعاون بقدر ما كانت استجابة لعوامل موضوعية ساعدت أساسا على قيام المجلس وأمنت فيما بعد استمراره؛ فالروابط الاجتماعية بل والتداخل الأسري في بعض الأحيان والوحدة الجغرافية والطبيعية بين مكونات المشروع السياسي الخليجي فضلا عن التماثل النسبي في كثير من أساسيات الحياة السياسية والتشابه في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية إلى جانب وحدة الموروث الاجتماعي والثقافي جعلت تجربة مجلس التعاون ببناء على الحضات والتحديات التي شهدتها تجارب أخرى يضاف إلى ذلك أن العمل الخليجي المشترك مثل في عالم يتجه إلى التكتل استجابة لتحديات مشتركة واجهت دول المجلس وبالتالي فإن التعامل مع تلك التحديات كان يقضي حدا أدنى من التنسيق والتعاون الذي يضمن مواجهة أي تحديات.

لكن أبرز العوامل التي مكنت تجربة مجلس التعاون من الاستمرار والنماء هي أنها تجربة مبنية على التوافق والتآني والتدرج وبالتالي فإن القرارات التي كانت تصدر عن المجلس تجد في معظمها طريق التطبيق ونظمي باحترام الدول الأعضاء حتى لو حالت بعض الظروف دون الالتزام بالجدول الزمني الموضوعة لها.

تمس الإنجازات
يلمس المواطن الخليجي الكثير من النجاحات السياسية التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكنه لا يشعر بإنجازات أو مكاسب تمس احتياجاته وتحقق أولوياته بشكل مباشر، ما رأي سموكم؟

من الطبيعي ألا يكون الإنجاز بحجم الآمال؛ فالحياتة تتطور باستمرار والمطالب والآمال تتجدد وتتغير بتغير الظروف والمعطيات. وبالتالي فإن ما كان أملا بالأمس يصبح استحقاقا اليوم. وهذا الأمر لا يصدق على تجربة مجلس التعاون فحسب بل على مختلف تجارب المجتمعات والمنظمات الإقليمية والدولية ابتداء من الأمم المتحدة وما أتفق عنها من منظمات متخصصة ومرورا بتجارب عربية توافرت لها مقومات مهمة وانتهت بالتجارب الإقليمية التي حاولت إيجاد مكان لها في عالم يتجه إلى التكتل والتجمع. ونحن في مجلس التعاون لا نشذ عن هذه القاعدة التي حكمت نشوء ونمو واستمرار التجمعات الإقليمية المختلفة لكن من الإنصاف عند استعراض ما حققته بعض هذه التجمعات أن نقول إن تجربتنا أفضل بكثير من تجاربها سواء على صعيد ما تحقق فعلا أو على صعيد الآفاق المفتوحة أمامها.

إن المواطن في دول مجلس التعاون يأمل بمزيد من الإنجازات على صعيد العمل الخليجي المشترك وهذا حق له وهو واجب علينا. لكن لا بد من القول إن ما تحقق له من مكاسب على المستوى الوطني في كل دولة من الدول الأعضاء يرفع سقف مطالبه وطموحاته باستمرار وهذا علامة صحة ودليل على حيوية التجربة فاستمرار المطالبة بالتحسين والتطوير معناها استمرار الثقة بالمجلس كإداة من أدوات العمل الخليجي المشترك.

نحن نتفهم أن طموحات المواطن الخليجي تتجاوز في بعض الأحيان إيقاع العمل في هيئات مجلس التعاون لكن ذلك التفاوت لا يعني أن العمل الخليجي المشترك يتم بمعزل عن مطالب أبناء المجلس ولا يتلمس طموحاتهم، فسجل المجلس حافل بكثير من الإنجازات والخطوات التي لبت الكثير من طموحات أبناء المنطقة

أمام قليلة وتعقد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الكويت، وسقط تحديات إقليمية ودولية كبيرة، ماذا تتوقعون سموكم من هذه القمة في ظل هذه الظروف؟ وما الذي تميز به قمة الكويت؟

كما تعلم فإن القمم الخليجية لا تعقد كردة فعل لأحداث وتطورات إقليمية ودولية بل هي حلقة من حلقات منظومة العمل الخليجي المشترك الذي يأخذ مستويات مختلفة من بينها لقاءات القمة. ومنذ قيام مجلس التعاون حرصنا على انتظام اجتماعات القمة كمظهر من مظاهر العافية التي يتمتع بها العمل الخليجي المشترك وكتأكيد على طابع الاستمرارية في جهودنا من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل الذي يشكل الأساس في الوحدة الخليجية التي تسعى إليها دول المجلس.

ونحن نتفق معك على أن قمة الكويت تعقد في ظل تحديات إقليمية ودولية عديدة كما ندر أن المكانة التي يحتلها مجلس التعاون الخليجي كلاعب إقليمي رئيسي وكعنصر من عناصر التأثير في الساحة الدولية تعطي لإجتماعات القمة أهمية خاصة تتناسب مع تلك المكانة وهذا التأثير. وبالتالي فإننا نحرص على أن تكون قراراتنا بمستوى التحديات التي نواجهها ومتناسبة مع المتغيرات والمستجدات الإقليمية المحيطة بنا آخذين بعين الاعتبار أن القرارات التي يمكن أن تتوصل لها القمة هي محصلة للتشاور المستمر بين دول المجلس كما أنها تعبير عن الثوابت الأساسية التي تحكم عمل المجلس. كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن دول المجلس لا تعمل بمعزل عن القوى والدوائر الإقليمية والدولية الأخرى وبالتالي فإن عمل القمة ينصب على كيفية بلورة مواقف خليجية مشتركة إزاء التحديات الراهنة حتى يكون لها التأثير المأمول في أي من الدوائر المشار إليها.

سياسة مجلس التعاون قائمة على جملة من الثوابت أبرزها احترام علاقات الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين في شؤون دول المجلس كما تضمنت هذه الثوابت اعتماد الحوار أساسا لحل أي مشكلات على أساس مبادئ القانون والشرعية الدولية مضيفا أن من ضمن الثوابت عدم العزلة عما يحيط بدول المجلس من مشاكل وتحديات انطلاقا من الإيمان بأن الأمن الخليجي مرتبط بالأمن الإقليمي والأمن الدولي.

وشدد الشيخ خليفة على أهمية التنمية بكافة جوانبها وأن النزاعات الإقليمية والدولية يجب ألا تكون الشائعة التي تعلق عليها العجز أو التهاون في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية.

وفيما يتعلق بدور المرأة في دولة الإمارات أكد الشيخ خليفة أهمية هذا الدور منسندا بالإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية التي أثبتت أنها لها للثقمة.

وأشار إلى نجاح الإمارات في تحقيق نهضة سياسية واقتصادية وثقافية مؤكدا أن الإمارات استطاعت احتواء آثار الأزمة الاقتصادية وأنها ماضية في إزالة جميع العقبات التي تحول دون استمرار زخم عملية التنمية وقوة دفعها.

ونظرو الشيخ خليفة خلال المقابلة إلى أهم الملفات الإقليمية الساخنة وعلى رأسها تطورات الملفين الفلسطيني والعراقي.

وفي نهاية المقابلة تحدث رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن خصوصية العلاقات التاريخية بين الإمارات والكويت مؤكدا أنها ماضية في طريق الرخوخ نحو مزيد من التلاحم والتكاتف. وفيما يلي نص المقابلة مع سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان:

تأثر العالم كله بالأزمة الاقتصادية التي حدثت هذا العام، هل تعتقدون سموكم أن سيطر هذه الأزمة على أعمال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت؟ وهل هناك إجراءات وخطوات مشتركة قامت بها دول المجلس لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية؟
دول مجلس التعاون ليست جزيرة معزولة وارتباطها بالعالم يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. ولا شك أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم حاليا كانت من بين القضايا التي واجهت دول المجلس سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجماعي. وكما تعلمون فإن دول المجلس تداعت لمناقشة هذه المسألة بشقيها الفني المتصل بكيفية العمل على احتواء الآثار المحتملة لها في بلداننا وشعوبنا والسياسي من خلال بلورة موقف خليجي موحد خلال المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تصدت للأزمة وحاولت تشخيص أسبابها ووسائل علاجها.

ومن الطبيعي أن يكون لقمة الكويت مراجعة لما اتخذته دول المجلس من خطوات في هذا المجال ودراسة أي خطوات تكميلية من شأنها تحسين اقتصادات دول المجلس وتجنبها أي مضاعفات محتملة.

